

شبكة حقوق الأرض والسكن التحالف الدولي للموئل



المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي



المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي

مناشدة مشتركة للتحرك العاجل
مصر: إخلاء قسري 1212011

استمراراً لسلسلة الانتهاك بالإغفال:

تشرّد أكثر من 30 أسرة في حي إمبابة بالجيزة بسبب هبوط أرضي ناتج عن انفجار ماسورة مياه

وصف الوقائع

في تاريخ سابق على وقوع الحدث، وتحديدًا يوم السبت الموافق 2011/10/15، بمنطقة المنيرة الغربية وبامتداد شارع أحمد عرابي بالمهندسين ولكن على الضفة الأخرى من السكة الحديد، حيث تفصل المهندسين عن إمبابة اكتشف سكان العقار رقم 23 بشارع الإمام الغزالي، حي إمبابة، وجود تشققات في جدران العقار وباستدعاء مهندس الحي أوصى بإجراء عملية تنكيس للعقار الذي تأثرت بنيته نتيجة انفجار ماسورة المياه، وتم معالجة الكسر في الماسورة معالجة مبدئية ومؤقتة من قبل الموظفين الفنيين التابعين للشركة القابضة للمياه والصرف الصحي. ولكن فيما بعد وبتاريخ 2011/11/3، لاحظ السكان تزايد واتساع التشققات في جدران العقار، وباستدعاء مهندس الحي للمرة الثانية، أوصى بضرورة إخلاء العقار والمكون من 10 أسر، وتم إخلاء العقار من قبل مأمور قسم إمبابة حفاظًا على أرواح السكان، وقرر مسئولو الحي وشركة المياه إلغاء الماسورة المتسببة في تصدع العقار وتحويل خط المياه على ماسورة الضغط العالي 300، وفقا لرواية صاحب العقار رقم 23 المنهار. وبتاريخ 2011/12/11، حدث انهيار أرضي مفاجئ في شارع الإمام الغزالي، بطول 40 متر وعرض 7 أمتار وعمق 4 أمتار، نتيجة انفجار ماسورة المياه للمرة الثانية، والذي أدى إلى تصدع 7 منازل أخرى، فضلا عن تصدع خمسة منازل أخرى بتاريخ 2011/12/19، وذلك وفقا لرواية صاحب العقار رقم 23 المنهار والعديد من أهالي المنطقة المتضررين، حيث إنه حتى الآن لم يصدر تفسير رسمي من قبل مسئولو الحي أو المحافظة لأسباب استمرار تلك الكارثة على الرغم من أن مأساة سكان المنزل رقم 23 كانت بمثابة جرس إنذار لحدوث كارثة تهدد سكان العقارات المجاورة. إلا أن مصر قبل الثورة ما زالت هي مصر بعد الثورة، حيث لم يتحرك رئيس حي شمال الجيزة ولا السيد محافظ الجيزة إلا بعد وقوع الكارثة وتشريد أكثر من 30 أسرة.

وقد تم تسكين أسرة العقار 23 والذي أنهار أولاً منذ ما يقرب من شهرين في "مجمع الخدمات بالمنيرة الغربية التابع لحي شمال الجيزة"، وهو عبارة عن مكتب لخدمات الحي، وفصول محو أمية، حيث تم تسكين كل أسرتين في فصل من فصول محو الأمية. وبمعاناة مكان الإقامة، تبين عدم ملائمة المكان كمأوى للأسر المشردة لأنه غير صالح من الأساس للسكن، فضلاً عن معاناة الأسر لمدة ما يقرب من شهرين حتى تاريخه، بسبب سوء المكان وانتشار الحشرات والروائح الكريهة، وكذلك برودة الجو؛ ولم توفر المحافظة حتى الآن مساكن بديلة لأسرة العقار 23 وباقي الأسر المشردة بعد ذلك نتيجة تصدع منازلهم بسبب الهبوط الأرضي، وذلك على الرغم من تصريحات المسؤولين (المحافظ ورئيس حي شمال الجيزة) الإعلامية بأنهم قد وفروا 20 شقة للأسر المضارة فضلاً عن تخيير باقي الأسر بتوفير إقامة لهم بنزل الشباب بمنطقة كفر طهرمس، أو

دفع مقابل نقدي يصل إلى 500 أو 700 جنيه شهريا كإيجار لشقة يديرها الأهالي بمعرفتهم، وبالمعاينة والمقابلة مع الأسر المتضررة، تبين أنه تم إعطاء مبلغ 1500 جنيه لبعض السكان المتضررين من المستأجرين ليبحثوا بأنفسهم عن أماكن بديلة يقيموا فيها، ولكن باقي المتضررين رفضوا تلك الحلول غير الملائمة أو غير المنصفة لتسوية وضعهم الحالي ولو بشكل مؤقت.

أهم الحقائق التي رصدتها فريق المعاينة:

من خلال المعاينة التي قام بها المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي، وشبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل، تبين أن الوضع كما هو ولم يتغير بعد الثورة وهو كالاتي:

1. مازال الخطر قائما على باقي سكان العقارات الموجودة بالشارع، حيث أوضح لنا أحد أصحاب المحلات بالشارع، بأن معدل انخفاض الأرض في ازدياد مستمر، ودلل على ذلك بأن الحاجز الذي تم وضعه من (قبل الأهالي)، كحد آمن من منطقة الهبوط الرئيسية، مازال يتراجع إلى مسافات أخرى حتى كاد يقترب من محله، وهو الأمر الذي ينذر بامتداد الكارثة لباقي سكان العقارات وأصحاب المحلات بشارع الإمام الغزالي، وتهديد أرواح السكان وتعرضها للخطر.

2. إن موظفي شركة المياه، و مهندسي الحي، ومسئولي المحافظة ليسوا، فقط قد أهملوا وقصروا في بادئ الأزيمة، بل تعدى الأمر فكرة الإهمال، حيث أدى التقصير في إصلاح وتغيير ماسورة المياه يوم 10/15 بشكل جيد إلى تصدع المنزل رقم 23 وتشريد سكانه؛

3. القرار الخاطئ من قبل مسئولي الحي وشركة المياه بتحويل خط المياه إلى ماسورة الضغط العالي 300، مما ترتب عليه حدوث الانهيار الأرضي وتصدع 7 منازل وتشريد 23 أسرة؛

4. تقديم وعود واهية للسكان المشردين بتوفير بدائل سكنية ملائمة؛ دون إعطائهم معلومات بشكل مفصل عن كيفية تنفيذ تلك الوعود، وأماكن تلك الوحدات وكيفية الحصول عليها ووقت تسليمها؛

5. العجز عن إيجاد حل عاجل و نهائي لمشكلة المياه التي لازالت تتسرب مما ينذر بكارثة أخرى قد تمتد لعشرات الأسر من سكان الشارع، وهو الذي يمثل انتهاكا للقانون؛

6. تردي حالة المرافق العامة للمياه والصرف الصحي، بشكل عام، وإهمال صيانتها أو تطويرها، بما فيها الطرق نفسه. ولم نستطيع الحصول على إجابة عن ذلك من مسئولي الحي.

أصحاب الواجب ووسائل الانتصاف المحلية

سوف يتقدم المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي ببلاغ إلى النائب العام حول تلك الأحداث المأساوية، وتحديد المسؤولين عن تلك الكارثة، وسوف يواصل الإجراءات برفع دعاوى قضائية ضد الأجهزة التنفيذية، لمطالبتهم بتعويض الضحايا جراء تلك الكارثة، إلا أن هذا الإجراء قد يستغرق سنوات في المحاكم نظرا لطول أمد التقاضي في المحاكم المصرية، وهو ما لا يمكن تحمله بسبب خطورة الوضع الحالي للسكان والمعرضين للإخلاء أو من قبل قوات الأمن في أي وقت. وفي هذا الصدد يبحث المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي، إجراء حصر للسكان المقيمين والتحقق من الإثباتات القانونية التي بحوزتهم. كذلك، توجيه خطاب عاجل لوزير الإسكان، للضغط على محافظ الجيزة، من أجل توفير شقق بديلة ملائمة للسكان المتضررين بنفس المنطقة، لرفع معاناتهم من صعوبة الوصول إلى أماكن عملهم أو مدارس أطفالهم، إذا ما تم نقلهم إلى مناطق بعيدة خاصة وأن السكان الذين تضرروا في بداية الكارثة، خاطبوا كثيرا المحافظ، ورئاسة الحي لتوفير سكن ملائم لهم، لكن كما ذكر في السابق تم وضعهم في مجمع خدمات إدارية، لا يصلح في الأساس كسكن ملائم.

ويجب التنبيه على أن تلك المنطقة التي شهدت الكارثة تقع ضمن المخطط الاستراتيجي لمشروع القاهرة 2052، وهو ما يعني أنه قد يكون هناك نية متعمدة من قبل المسؤولين على إبقاء تلك المنطقة دون تطوير في الخدمات أو تحسين المرافق، تمهيدا لإزالتها وتهجير سكانها، بعد أن تصبح منطقة تهدد أرواح ساكنيها، والعمل على تطويرها من جديد ضمن المخطط 2052، وهو ما يحدث بنفس الطريقة في منطقة مثلث ماسبيرو، من منع ترميم وصيانة المباني السكنية تمهيدا لإزالتها بحجة أنها تمثل خطرا على الأرواح. في ظل الافتقار إلى معلومات عن ذلك المخطط، وكيفية تنفيذه، فضلا عن صعوبة الحصول على الخرائط التي توضح المناطق المستهدفة من التطوير.

الالتزامات الدولية

بالرغم من الخطاب الذي أدبت الحكومة المصرية على ترديده بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني فيما يتعلق بالاهتمام بأوضاع السكن، ووضع مشكلة العشوائيات في أولوية التحركات، إلا أن معظم الأحداث التي شهدتها مصر مؤخرا تؤكد عدة أمور من أهمها:

- الحكومة ماضية في تنفيذ مخططات تنموية أبعد ما تكون عن مصالح الفئات المهمشة والمفكرة، وعلى رأس تلك الخطط مخطط القاهرة 2050 الذي تغير حده النهائي بتاريخ 2052، وهو ما يؤكد استمرار انفصال الدولة بيهيكلها عن حاجات وطموحات الفئات العريضة من الشعب المصري،
- جاء هذا الحادث ليؤكد على استمرار حالات التردّي والتدهور التي يعانيها المواطنون، خاصة في العاصمة المصرية التي يفترض أنها، تحظى باهتمام المسؤولين مقارنة بمناطق أخرى في محافظات مصر العليا والوسطى التي تضم أشد مناطق العالم فقرا وافتقارا لسبل التنمية،
- التناقض الصارخ بين ما تلتزم به الحكومة المصرية تجاه المواطنين من ضرورة توفير الحق في السكن اللائم الذي يعني حق النساء والأطفال والرجال في الحصول على مكان آمن يعيشون فيه في أمن وكرامة. وهو ما يمثل خرقا واضحا للالتزامات الدولية التعاقدية، خاصة في إطار مصادقة الدولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواد 1، 2، و4، و11. التي صادقت عليه الدولة عام 1982، وأصبح بالتالي جزء لا يتجزأ من القانون المحلي المصري.

من الناحية التاريخية كانت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد وجهت عدة انتقادات للحكومة المصرية، من خلال ما ورد في ملاحظاتها الختامية، في إطار الإخلال بالالتزامات التعاقدية فيما قامت به من عمليات إخلاء قسري للسكان من مناطق عديدة يفنقدها سكانها إلى السكن اللائم وسبل العيش الآمن. الأمر الذي نعود ونؤكد عليه اليوم مع تكرار الممارسات نفسها من تقصير في حقوق المواطنين على مدى عقود طويلة، ثم ثبوت الإهمال في صحة المواطنين وحياتهم، ثم السعي إلى تنفيذ الإخلاء القسري دون توفير سكن بديل، حيث أنه ووفق ما أكدت عليه اللجنة في ملاحظاتها الختامية من قبل على أن الإخلاء القسري دون توفير سكن بديل، الذي وقع وما زال يقع في الأحياء الفقيرة، العشوائية يطرح ضرورة تذكير الحكومة المصرية بالتزاماتها في ظل المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإشارة إلى التعليق العام رقم (4) للجنة المتعلقة بالحق في السكن اللائم، وكذلك التعليق العام رقم (7) حول الإخلاء القسري، مرشدا الحكومة إلى "سياسات السكن". حيث إنه ومع الإخلاءات الحديثة والمستمرة تبين أن أصحاب الواجب في مصر يخلون بالتزاماتهم القانونية والتعاقدية.

كما أن المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي، وشبكة حقوق الأرض والسكن، يخلصان في هذا إلى ضرورة الإشارة إلى أن هذه السياسات والممارسات إنما تصب في توسيع دائرة الفقر وتعميقه بالنسبة للمواطنين الذين يعانون بالفعل من شدة الفقر والافتقار إلى أكثر الحقوق أساسية، وهي الأسباب التي خرج بسببها المواطنون في ثورة 25 يناير ليطلبوا بأوضاع أفضل، وهي أيضا أوضاع تتنافى بالطبع مع التزامات الدولة تجاه تخفيف حدة الفقر والقضاء على العشوائيات بمصادقتها على أهداف الإنمائية للألفية.

بناء عليه:

إن المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي وشبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل، يدينون بشدة هذا التقصير المضاعف وترك المواطنين ضحية للإفقار بأنواعه، واللجوء دائما لأساليب ملتوية للتخلص من الالتزامات الواجبة

ويحجج مختلفة وهو ما يرجع في الأساس إلى عدم اهتمام المسؤولين بشئون الفقيرين والمهمشين، وهي حالة عامة وسائدة منذ عقود طويلة وخاصة منذ أن انتهجت الدولة مثل معظم دول العالم سياسات اقتصادية غير عادلة ومحايية لفئات قليلة في يدها كل الإمكانيات على حساب معظم الفئات العريضة في المجتمع.

ماذا يمكن أن نفعّل؟

- توفير سكن بديل وملائم للمضارين من سكان شارع الإمام الغزالي، من خلال تطبيق مبدأ جبر الضرر، وإعادة مساكن المتضررين كما كانت عليه في السابق، وتعويضهم مادياً عن ما فقدوه من ممتلكات، مع إعادة توجيه السياسات التنفيذية بما يمكن معه فتح الوحدات السكنية المغلقة أمام هؤلاء المشردين، في منطقة أرض مطار إمبابية، ومراعاة ظروفهم المالية وما يتعرضون له من معاناة يومية؛
- العمل على وضع خطة عاجلة لتطوير المنطقة وتحسين المرافق والخدمات الأساسية بها، لعقارات ومباني سكان المنطقة؛ والعمل على إشراك المواطنين في عملية التحسين والتطوير الحضري للمنطقة، وفقاً لما جاء في التعليق العام رقم 4 المتعلق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- محاسبة المسؤولين من موظفي شركة المياه القائمين على الإصلاحات الفنية، ومهندسي الحي، وموظفي المحافظة المتسببين في تلك الكارثة وعدم السماح لهم للإفلات من العقاب. وتعزيز دور المجتمع في المراقبة والمحاسبة على مسؤولي الحي لمنطقتهم. وفق ما ورد في التعليق العام رقم 4 المتعلق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- العمل على مخاطبة مسؤولي كلا من الحي والمحافظة، من توفير المعلومات اللازمة عن عمليات التطوير والصيانة خاصة للسكان المتضررين من تلك الكارثة. وفقاً لحقهم في الحصول على المعلومة.

يرجاء إرسال خطابات المناشدة والاحتجاج على العناوين التالية،

يمكن الاستعانة بعينة الخطاب أسفل العناوين المدرجة، مع رجاء إخطار شبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل، والمركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي بالإشارة إلى كود هذه المناشدة وإرسال نسخة من المناشدة عبر البريد الإلكتروني: urgentactions@hln.org و ecrcl.egypt@gmail.com.

أو بكل بساطة أذهب إلى نظام التحرك العاجل في موقع شبكة حقوق الأرض والسكن (تحت عنوان "حلول وأدوات" وأضغت على "الدعم" لهذه الحالة) (<http://www.hln.org/Arabic/cases.asp>) لإرسال رسائلكم على الخط مباشرة.

السيد الدكتور كمال الجنزوري

رئيس مجلس الوزراء

مجلس الوزراء

ش القصر العيني

القاهرة، مصر

فاكس: +20 (0)2 2795 6108

[التحية: سيادة الدكتور]

السيد المهندس محمد فتحي البرادعي

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

وزارة الإسكان

ش مجلس الشعب

القاهرة، مصر

فاكس: +20 (0)2 2792 1384
بريد الكتروني: mhuuc@idsc.gov.eg
[التحية: سيادة المهندس:]

السيد د/ على عبد الرحمن يوسف
محافظة الجيزة
406 شارع الهرم -ديوان عام المحافظة
تليفون / - 3779 5991 / 3779 4552 (0)2 20 +20
الفاكس: +20 (0)2 3779 4544
البريد الألكتروني : gizagov@idsc.gov.eg
[التحية: سيادة الدكتور]

السيد طارق عبد الشافي
رئيس حي شمال الجيزة
1 ش أحمد عفيفي بجوار مسرح البالون – العجوزة
تليفون: 3346 7745 / 3573 2826 (0)2 20 +20
فاكس: 3572 5090 / 3568 1600 (0)2 20 +20
التحية: سيادة الدكتور]

اللواء عمرو أحمد السباعي وحش
رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي
تليفون: 3540 8719 (0)2 20 +20
فاكس: 3542 4761 (0)2 20 +20
البريد الإلكتروني: info@qiza-wd.com
[التحية: سيادة اللواء]

[نموذج للخطاب]

الموضوع: تشرد الأسر بعد انهيار مساكنهم في حي إمبابة- الجيزة

السيد (ة):

نود أن نعلن عن بالغ قلقنا لما نما إلى علمنا من خلال شبكة حقوق الأرض والسكن-التحالف الدولي للموئل، والمركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي حول حالات التشرد التي وقعت مؤخرًا لسكان شارع الإمام الغزالي بحي إمبابة بالجيزة.

حيث وفي تاريخ سابق على وقوع الحدث، وتحديدًا يوم السبت الموافق 2011/10/15، اكتشف سكان العقار رقم 23 بشارع الإمام الغزالي، حي إمبابة، وجود تشققات في جدران العقار وباستدعاء مسؤولي الحي أوصى بإجراء عملية تنكيس للعقار الذي تأثرت بنيته نتيجة انفجار ماسورة المياه، وتم معالجة الكسر في الماسورة معالجة مبدئية ومؤقتة. ولكن فيما بعد وبتاريخ 2011/11/3، لاحظ السكان تزايد واتساع التشققات في جدران العقار، وباستدعاء مسؤولي الحي للمرة الثانية، أوصى بضرورة إخلاء العقار والمكون من 10 أسر، وتم إخلاء العقار من قبل مأمور قسم إمبابة حفاظًا على أرواح السكان، وقررت إدارة الحي إلغاء الماسورة المتسببة في تصدع العقار وتحويل خط المياه على ماسورة الضغط العالي 300، وفقًا لرواية صاحب العقار رقم 23 المنهار. وبتاريخ 2011/12/11، حدث انهيار أرضي مفاجئ في شارع الإمام الغزالي، بطول 40 متر وعرض 7 أمتار وعمق 4 أمتار، نتيجة انفجار ماسورة المياه للمرة الثانية، والذي أدى إلى تصدع 7 منازل أخرى، على الرغم من أن مأساة سكان المنزل رقم 23 كانت بمثابة جرس إنذار لحدوث كارثة تهدد سكان العقارات المجاورة. إلا أن مصر قبل الثورة ما زالت هي مصر بعد الثورة، حيث لم يتحرك مسؤولي الحي ولا المحافظة إلا بعد وقوع الكارثة وتشريد أكثر من 30 أسرة.

وقد تم تسكين أسرة العقار 23 منذ ما يقرب من شهرين في مجمع الخدمات بالمنيرة الغربية التابع لحي شمال الجيزة، وهو عبارة عن مكتب لخدمات الحي، وفصول محو أمية، حيث تم تسكين كل أسرتين في فصل من فصول محو الأمية. وبمعاينة مكان الإقامة، تبين عدم ملائمة المكان كماوى للأسر المشردة لأنه غير صالح للسكن، فضلًا عن معاناة الأسر لمدة ما يقرب من شهرين حتى تاريخه، ولم توفر المحافظة حتى الآن مساكن بديلة لأسرة العقار 23 وباقي الأسر المشردة نتيجة تصدع منازلهم بسبب الهبوط الأرضي، على الرغم من تصريحات المسؤولين الإعلامية بأنهم قد وفروا 20 شقة للأسر المضارة فضلًا عن تخيير باقي الأسر بتوفير إقامة لهم بنزل الشباب بمنطقة كفر طهرمس، أو دفع مقابل نقدي يصل إلى 500 أو 700 جنيه شهريًا كإيجار لشقة يديرها الأهالي بمعرفتهم، وبالمعاينة والمقابلة مع الأسر المتضررة، تبين عدم صحة تلك التصريحات وأن الأسر لم تحصل على شيء حتى وقتنا هذا.

إن الدولة تتحمل المسؤولية عما وقع من انتهاكات على يد الجهات الحكومية المسؤولة تجاه المواطنين خاصة في إطار ضرورة توفير الحق في السكن الملائم الذي يعني حق النساء والأطفال والرجال في الحصول على مكان آمن يعيشون فيه في أمن وكرامة. الأمر الذي يمثل خرقًا واضحًا لالتزامات الدولة التعاقدية، خاصة في إطار مصادقة الدولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواد 1، 2، 4، و11. التي صادقت عليه الدولة عام 1982، وأصبح بالتالي جزء لا يتجزأ من القانون المحلي المصري.

وبناءً على ما تقدم وقلقًا على مصير المواطنين المصريين، ندعو إلى:

- توفير سكن بديل و ملائم للمضارين من سكان شارع الإمام الغزالي، من خلال إعادة توجيه السياسات التنفيذية بما يمكن معه فتح الوحدات السكنية المغلقة أمام هؤلاء المشردين، في منطقة أرض مطار إمبابة، ومراعاة ظروفهم المالية وما يتعرضون له من انتهاكات يومية؛
- العمل على وضع خطة إستراتيجية لتطوير المنطقة وتحسين المرافق والخدمات الأساسية بها، لعقارات ومباني سكان المنطقة؛
- محاسبة المسؤولين المتسببين في تلك الكارثة وعدم السماح لهم للإفلات من العقاب.

نشكركم مقدمًا على الاهتمام بهذه المسألة

ونتطلع إلى سماع ردكم بخصوص استجاباتكم